

إرشاد ضريبي

إرشاد ضريبي من RSM الكويت حول قانون الضريبة
على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات (الصادر
بالمرسوم رقم 157 لسنة 2024)





السياق التاريخي

في أكتوبر 2021، وافقت حوالي 140 دولة على المبادرة التي أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن تطبيق الحد الأدنى العالمي للضريبة بنسبة 15% على الكيانات متعددة الجنسيات من خلال إجراء يتكون من ركيزتين.

وقد شكلت تلك الدول ما يعرف بالإطار الشامل. في الخامس عشر من نوفمبر 2023 انضمت دولة الكويت إلى هذا الإطار الشامل وتسعى دولة الكويت لتطبيق هذا الحد وفقاً للركيزة الثانية اعتباراً من الأول من يناير 2025.

بتاريخ 30 ديسمبر 2024، أصدرت دولة الكويت قانون الضريبة على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات (مرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2024 والذي يشير إليه فيما يلي باسم "القانون").

وضمن سلسلة الإرشادات الضريبية لـ RSM الكويت، نضع بين أيديكم هذا الإرشاد الضريبي الذي أعدناه حول القانون والذي نتناول فيه بإيجاز بعض من أهم الأحكام الواردة في هذا القانون.



إرشاد ضريبي

يرجى العلم أن اللائحة التنفيذية للقانون لم تصدر حتى تاريخه، وسوف تقدم تلك اللائحة تفاصيل أكثر حول معظم الأسئلة المطروحة أدناه في هذا الإرشاد.

1. متى يدخل القانون حيز النفاذ؟

يسري هذا القانون للفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025

3. كيف يعرف القانون مفهوم المنشأة الدائمة؟

يستند تعريف المنشأة الدائمة إلى التعريف القياسي المنصوص عليه في الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة تقديم الخدمات تدخل ضمن تعريف المنشأة الدائمة بشرط استمرار الأنشطة من هذا النوع داخل دولة الكويت لمدة تزيد عن ستة أشهر ضمن أي اثني عشر شهرًا. كما أن وجود وكيل في دولة الكويت يمكن أن يمثل منشأة دائمة بشرط استيفاء الشروط والضوابط التي ستحددها اللائحة التنفيذية في هذا الشأن.

وينص القانون أيضًا على أنه في حالة قيام كيان غير مقيم بمزاولة عمليات في دولة الكويت وكانت تلك الأنشطة لا تندرج تحت تعريف المنشأة الدائمة المذكور أعلاه، فإن تلك العمليات تعد في حكم المنشأة الدائمة إذا كان الدخل المنسوب لهذه العمليات معفى من الضريبة في دولة المقر الرئيسي.

4. ما هي الكيانات الخاضعة للضريبة؟

أي كيان أو منشأة دائمة عضو بمجموعة الكيانات متعددة الجنسيات في دولة الكويت، وأي كيان غير تابع لأي دولة أو ولاية قضائية يزاول نشاطًا في الكويت، يعد كيانًا خاضعًا للضريبة بموجب أحكام هذا القانون. كما يعد أي مشروع مشترك والكيانات التابعة له في دولة الكويت، خاضعًا للضريبة بموجب أحكام هذا القانون بشرط استيفاء بعض الشروط والضوابط.

2. من هم المخاطبون بأحكام هذا القانون؟

يتضمن القانون عدة تعريفات واستثناءات ولكنه يطبق بصفة أساسية على مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات، وتعرف المجموعات بأنها:

(أ) التي تكون متواجدة أو تعمل في أكثر من دولة تكون دولة الكويت واحدة منها.

(ب) التي تبلغ أو تتجاوز إيراداتها السنوية حسب البيانات المالية الموحدة (المجموعة) للكيان الأم النهائي مبلغ 750 مليون يورو (ما يعادل 240 مليون دينار كويتي بسعر الصرف الحالي) لفترتين ضريبيتين على الأقل ضمن الفترات الضريبية الأربعة السابقة مباشرة للفترة الضريبية.

يتضمن مفهوم المجموعة ما يلي:

(أ) جميع الكيانات التي تكون أصولها (موجوداتها) والتزاماتها (مطلوباتها) ودخلها ونفقاتها وتدفقاتها النقدية مدرجة ضمن البيانات المالية الموحدة (المجموعة) للكيان الأم النهائي (أو المستبعدة من تلك البيانات المالية الموحدة (المجموعة) على أساس الحجم أو الأهمية الجوهرية أو أن يكون الكيان معروض للبيع)

(ب) المنشآت الدائمة (ويشار إلى المنشآت الدائمة أيضًا باسم الفروع) لكيان متواجد في ولاية قضائية بخلاف الولاية القضائية للكيان.



5. ما هي الكيانات المستبعدة من الخضوع للضريبة؟

تعد الكيانات التالية سواء كانت كويتية أو غير كويتية مستبعدة من الخضوع للضريبة بموجب أحكام هذا القانون.



(ب) المنظمات غير
الهادفة للربح



(أ) الكيانات الحكومية



(د) صناديق التقاعد



(ج) المنظمات الدولية



(و) أداة استثمار عقاري
التي تكون كيان أم نهائي.



(هـ) صناديق الاستثمار
التي تكون كيان أم
نهائي



(ز) أي كيان

(فيما عدا كيان الخدمات التقاعدية) يكون مملوك مباشرة
بنسبة 95% (أو 85%) على الأقل من قبل أحد
الكيانات المذكورة في البنود من (أ) إلى (و) أعلاه
وبشرط استيفاء بعض الشروط والقواعد.

6. متى ستصدر اللائحة التنفيذية؟

ينص القانون على أن اللائحة التنفيذية سوف تصدر بقرار من الوزير
خلال ستة أشهر من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية. وتحدد
اللائحة التنفيذية القواعد والضوابط لتفسير القانون وتطبيقه.

7. هل يوفر القانون أي ملاذات آمنة؟

نعم، يوفر القانون عدد من الملاذات الآمنة التي لا يكون فيها المكلف
مطالباً بسداد ضريبة إضافية. تتضمن هذه الملاذات ما يلي:

(أ) إذا كان مجموع إيرادات وصافي دخل الكيانات الخاضعة
للضريبة في المجموعة يقل عن المبالغ المحددة.

(ب) تحدد اللائحة التنفيذية تفاصيل أكثر حول الملاذ الآمن
بطريقة الاحتساب المبسط.

(ج) الملاذ الآمن الانتقالي لتبادل التقارير بين الدول.

(د) الملاذ الآمن خلال المرحلة الأولى من النشاط الدولي.



8. ما هي قوانين الضرائب الأخرى التي لن تسري على الكيانات الخاضعة للضريبة؟

ينص القانون على أن القوانين الحالية التالية لن تسري على الكيانات الخاضعة للضريبة اعتباراً من الأول من يناير 2025.

- مرسوم رقم 3 لسنة 1955 بشأن ضريبة الدخل الكويتية.
- قانون ضريبة الدخل الكويتية رقم 23 لسنة 1961 في المنطقة المعنية.
- البند رقم (1) من المادة 12 والبنود رقم (2) من المادة 14 من القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية.
- قانون الزكاة رقم 46 لسنة 2006.

9. ما هي الضريبة التي يفرضها القانون على الكيانات الخاضعة للضريبة؟

إذا كان معدل الضريبة الفعلي الذي يدفعه المكلف أقل من 15%، فإن القانون يفرض ضريبة تكميلية على الكيان الخاضع للضريبة بمعدل يساوي الفرق بين معدل الضريبة الفعلي بنسبة 15% ومعدل الضريبة الفعلي الحقيقي.

يحسب معدل الضريبة الفعلي للكيان الخاضع للضريبة على أساس:

مجموع الضرائب المشمولة المعدلة للكيان الخاضع للضريبة

مجموع صافي دخل أو خسارة الكيان الخاضع للضريبة

لا يتضمن معدل الضريبة الفعلي أي بنود متعلقة بالكيانات الاستثمارية أو الكيانات المؤسسة المملوكة للأقلية والكيانات غير التابعة لأي دولة أو ولاية قضائية.

يحتسب مجموع صافي دخل أو خسارة الكيان الخاضع للضريبة من واقع البيانات المالية على أن يتم استبعاد:

- (أ) الدخل الناتج من توزيعات الأرباح أو الحصص.
- (ب) مكاسب أو خسائر حقوق الملكية.
- (ج) الإيراد الناتج عن التنازل عن ديون الكيان الخاضع للضريبة.
- (د) الدخل الناتج عن نشاط النقل والشحن البحري الدولي.

ينص القانون على أن الدخل المستبعد على أساس جوهر النشاط يساوي مجموع ما يلي:

(أ) مجموع تكاليف الرواتب التي يتكبدها الخاضع للضريبة بحد أقصى 9.6% و بحد أدنى 5%.

(ب) متوسط القيمة الدفترية للأصول (للموجودات) الملموسة في بداية ونهاية الفترة الضريبية بحد أقصى 7.6% و بحد أدنى 5%.

يحتسب الدخل الخاضع للضريبة على أساس مجموع صافي دخل أو خسارة جميع الكيانات الخاضعة للضريبة في المجموعة مطروحاً منه الدخل المستبعد على أساس جوهر النشاط.

لن تحتسب أي ضريبة إضافية على المكلف في أي من الحالتين التاليتين:

(أ) إذا كان معدل الضريبة الفعلي للمكلف مساوياً أو يزيد على 15%.

(ب) إذا كان الدخل المستبعد على أساس جوهر النشاط مساوياً أو يزيد على صافي الدخل أو الخسارة لكافة الكيانات الخاضعة للضريبة في المجموعة.

وفي جميع الحالات تكون الضريبة التكميلية حاصل (15% - معدل الضريبة الفعلي للمكلف) X (الدخل الخاضع للضريبة على المكلف وفقاً لطريقة الحساب أعلاه).

10. هل يتضمن القانون أي لوائح تسعير تحويلي؟

نعم يشترط القانون أن تتم المعاملات بين الكيانات المرتبطة على أساس السعر المحايد.

11. ما هي الخطوات والإجراءات التي يتوجب على المكلفين اتخاذها فوراً؟

يلتزم القانون المكلف بأن يقوم بالتسجيل لدى الإدارة الضريبية خلال 120 يوماً من تاريخ بدء خضوعه للضريبة، وفرض القانون غرامة بقيمة **3,000 دينار كويتي** إذا لم يتم المكلف بالتسجيل في الموعد المحدد.

إلا أن القانون يمنح مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات المخاطبة بأحكام القانون مهلة حتى **30 سبتمبر 2025** للتسجيل لدى الإدارة الضريبية.

نعتمد أن اللائحة التنفيذية سوف تتضمن تفاصيل أكثر حول التسجيل وبمجرد تحديد المكلفين على أنهم خاضعين للقانون فيجب عليهم فوراً التقدم للتسجيل لدى الإدارة الضريبية قبل **30 سبتمبر 2025**.

12. ما هي مدة الفترة الضريبية؟

تحدد الفترة الضريبية بمدة **12 شهر** وفقاً لسنة التقويم المحاسبية للكيان الأم النهائي.

13. متى يجب تقديم أول إقرار ضريبي؟

يلتزم المكلف بتقديم إقرار ضريبي متضمناً البيانات المالية مدققة من مكتب تدقيق معتمد من قبل الوزارة خلال خمسة عشر شهراً من تاريخ انتهاء الفترة الضريبية. على سبيل المثال، إذا انتهت الفترة الضريبية في **31 ديسمبر 2025**، فيجب تقديم أول إقرار ضريبي في أو قبل تاريخ **31 مارس 2027**.

14. هل يمكن للمكلف تعديل الإقرار الضريبي؟

يحق للمكلف تقديم إقرار ضريبي معدل إذا اكتشف سهواً أو خطأ مادياً أو حسابياً في إقراره الضريبي الأصلي خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء الميعاد المحدد لتقديم الإقرار الأصلي، بشرط ألا يكون قد صدر ربط ضريبي عن الفترة الضريبية التي يقدم عنها إقرار معدل.

15. متى يجب سداد الضريبة؟

يلتزم المكلف بسداد الضريبة المستحقة للإدارة الضريبة خلال المواعيد القانونية لتقديم الإقرار الضريبي.

16. ما هي مدة الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات؟

يلتزم المكلف بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات والمعلومات اللازمة لإعداد البيانات المالية وتحديد الدخل الخاضع للضريبة، وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء الفترة الضريبية التي تتعلق بها.



17. كيف يتم فحص الإقرارات الضريبية؟

يتم فحص الإقرارات الضريبية وفقاً للقواعد والتعليمات التنفيذية التي تصدرها الإدارة الضريبية. هذه القواعد قد تتضمن الفحص من خلال العينة.

18. ما هي إجراءات الربط والاعتراضات والتظلمات؟

فيما يلي ملخص للفترات التي يجوز خلالها للمكلفين الاعتراض أو التظلم على الربط الضريبي والفترات التي ينبغي على الإدارة الضريبية الرد خلالها على تلك الاعتراضات أو التظلمات:

	يجب علي المكلف التقديم خلال	ينبغي على الإدارة الضريبية الرد خلال	إن عدم قيام الإدارة الضريبية بالرد خلال المدة المحددة يترتب عليه
الاعتراض - يقدم إلى الإدارة الضريبية	60 يوماً من تاريخ الربط الضريبي	90 يوماً من تاريخ تقديم الاعتراض	رفض ضمني للاعتراض
التظلم - يقدم إلى لجنة التظلمات الضريبية	60 يوماً من تاريخ الرد / الرفض الضمني للاعتراض	90 يوماً من تاريخ تقديم الطعن ويتم تمديدتها لفترات إضافية مماثلة لا تتجاوز 365 يوماً	رفض ضمني للتظلم

يجوز لكل من المكلف أو الإدارة الضريبية الطعن على قرار لجنة التظلمات الضريبية أمام المحكمة المختصة خلال 60 يوماً من تاريخ قرار لجنة التظلمات الضريبية أو من تاريخ إنتهاء مدة نظر التظلم والبالغة 365 يوماً المشار إليها أعلاه دون الفصل فيه.

تصبح الضريبة المستحقة نهائية في بعض الحالات منها إذا كانت الضريبة المربوطة بذات قيمة الضريبة الواردة في الإقرار الضريبي أو إذا لم يقم المكلف بالاعتراض على الربط أو تقديم تظلم على قرار لجنة التظلمات الضريبية خلال فترات الستين يوماً المذكورة أعلاه.

19. ما هي بعض الغرامات والعقوبات التي نص عليها القانون؟

كل من يتأخر في تقديم الإقرار الضريبي عن المواعيد القانونية، تفرض عليه غرامة من قيمة الضريبة النهائية بحد أدنى 1,000 دينار كويتي على النحو المبين أدناه:

مدة التأخير		(%) من قيمة الضريبة النهائية
يساوي أو أقل من	أكثر من	
30 يوم		5%
90 يوم	30 يوم	10%
365 يوم	90 يوم	15%
ولكن تم تقديم الإقرار الضريبي قبل إصدار الربط الضريبي.	365 يوم	20%

إلا أنه إذا لم يتم تقديم الإقرار الضريبي قبل إصدار الربط الضريبي، تفرض غرامة بنسبة 25% من قيمة الضريبة النهائية بحد أدنى 5,000 دينار كويتي.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه في حالة التأخير في سداد الضريبة، تفرض غرامة تأخير سداد الضريبة بمعدل 1% عن كل 30 يومًا (أو جزء منها) من قيمة المبالغ غير المسددة المحسوبة اعتبارًا من اليوم التالي لانتهاج الأجل المحدد لتقديم الإقرار.



علاوة على ذلك، في حال تم تقديم إقرار ضريبي غير صحيح، وكان الفرق بين قيمة الضريبة النهائية والضريبة التي تم الإفصاح عنها تزيد عن 10% من قيمة الضريبة الواردة بالإقرار، فإنه تفرض غرامة بواقع 25% من قيمة ذلك الفرق، إلا إذا بادر المكلف طواعية بتصحيح الخطأ، فيتم تخفيض الغرامة إلى 10% من قيمة ذلك الفرق.

وبشأن المخالفات الأخرى ومنها عدم التسجيل في المواعيد المحددة (كما سلف ذكره) أو عدم تقديم أي معلومات تطلبها الإدارة الضريبية أو عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لمدة العشر سنوات المذكورة أعلاه فسوف تفرض غرامة قدرها 3,000 دينار كويتي.

كما تعاقب بعض المخالفات المحددة كالتهرب الضريبي بالحبس لفترة لا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة أمثال الضريبة المتهرب منها أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حال العود لمثل هذه المخالفات خلال فترة خمس سنوات يتم تشديد هذه العقوبة لتصبح الحبس لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تزيد عن خمسة أمثال الضريبة المتهرب منها أو بإحدى هاتين العقوبتين.

20. ما هي مدة التقادم الضريبي؟

تبلغ مدة التقادم الضريبي عشر سنوات اعتباراً من:

(أ) تاريخ تقديم الإقرار الضريبي.

(ب) تاريخ انتهاء المدة القانونية المحددة لتقديم الإقرار في حال عدم تقديمه.

(ج) تاريخ علم الإدارة الضريبية ببيانات أو عناصر الأنشطة التي لم يتم التصريح عنها في من قبل المكلف.

ومع ذلك ينقطع التقادم بعدة أحداث منها الاخطار بالربط أو تقديم الاعتراض أو التظلم من الربط الضريبي.

كما يسقط حق المكلف في طلب استرداد مبالغ الضريبة المسددة بالزيادة بعد مضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في الاسترداد.





كيف يمكننا مساعدتكم

من المتوقع أن تُنشر اللائحة التنفيذية للقانون بتاريخ أقصاه 30 يونيو 2025، وعليه يكون المكلفين ملزمين بالتسجيل في موعد أقصاه 30 سبتمبر 2025. تتسم متطلبات القانون واللوائح بالتعقيد مما يستلزم من المكلفين التخطيط والاستعداد الشامل لاستيفاء تلك المتطلبات في الوقت المناسب.

نحن في RSM الكويت لدينا الكوادر والمهنيين الذين يمتلكون الخبرات اللازمة لمساعدة عملائنا في التعامل بفعالية مع التعقيدات والتحديات الضريبية. لذا يرجى التواصل معنا على البيانات المذكورة أدناه:

**RSM الكويت**

برج الراية 2، الطابق 41 و 42، شارع عبدالعزيز حمد الصقر،
منطقة شرق - ص.ب 2115، الصفاة 13022 - دولة الكويت

الموقع الإلكتروني: www.rsm.global/kuwait

الفاكس: +965 22412761

الواتس آب:
22410010

الهاتف:
22961000

البريد الإلكتروني
connect@rsm.com.kw

**إخلاء المسؤولية:**

يرجى العلم أننا لدى إعداد هذه النشرة الضريبية قد حرصنا على تغطيته كافة جوانب الموضوع، ومع ذلك فإن ما ورد بها يجب ألا يفسر على أنه يحل محل أي مشورة مهنية ولا يمثل أساساً لاتخاذ أي قرارات تجارية أو قرارات أخرى؛ حيث إنها قد أعدت لأغراض الاطلاع فحسب، وعليه لا تتحمل شركة RSM الكويت أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة ناجمة عن استخدام هذه النشرة أو عن أي سهو أو أخطاء واردة فيها، ويجدر بمن يهتم في هذا الأمر وقبل اتخاذ أي قرار أن يطلب المشورة المهنية والمتخصصة حول أي مسائل محددة.

RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM وتعمل باسم RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM. إن كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة و استشارات لها كيانها القانوني المستقل. إن شبكة RSM ليست بذاتها كياناً قانونياً مستقلاً بأي صفة وفي أي اختصاص قضائي.

إن شبكة RSM تدار من قبل RSM انترناشيونال ليمتد وهي شركة مسجلة في إنجلترا وويلز (رقم الشركة 4040598) وعنوان مكتبها المسجل هو 50 كانون ستريت، لندن، N4JJ EC6. إن الاسم والعلامة التجارية RSM وحقوق الملكية الفكرية الأخرى التي يستخدمها أعضاء الشبكة هي ملكية خاصة بـ Association International RSM إنترناشيونال اسوسيشن وهي جمعية خاضعة للمادة 60 وما يليها من القانون المدني في سويسرا ومقرها في زوغ.

RSM البزيع وشركاهم، 2025